

الطاهر بن عاشور رحمه الله من خلال كتابه (مقاصد الشريعة)
Al-Tahir Bin 'Ashour Through His Book
Maqāsid al-Sharia

د.لبنى فرح

الباحثة:

الاستاذة المساعدة قسم الترجمة والترجمة القانونية
 الجامعة الوطنية للغات الحديثة - اسلام اباد
urm1772011@gmail.com

د.محمد عمر حافظ محمد ادريس قريشي

الباحث المعاون:

مدرس - قسم اللغة العربية
 الجامعة الإسلامية بروكسل - غرب افريقيا

ABSTRACT

It is not surprising that the provisions of the tolerant Islamic laws came in accordance with the human instinct, to take into account the interests of the people, and guarantee them a good life in this worlds and after the death, and these are the most important objectives of Islamic law, which scholars have taken care of since ancient times to liberate, clarify and root, and among these was Imam Ibne Ashour. He was able in to discuss in his book (The Objectives of Islamic Law) to adopt a new methodology in explanation and rooting the Islamic laws, based on understanding and extrapolation, and this research aimed to shed light on his book, explain its sections and study his methodology writings in it, and among its most important results of research shows that, Ibne Ashur's book was distinguished by the scientific methodology, organized inductive process, which is based on gradation in explaining the issues of the Islamic material in a smooth manner.

Keywords: Ibne Ashour, objectives of Sharia, morphology, laws

الملخص

لا غرو أن أحكام الشريعة الإسلامية السمحة جاءت بما يتوافق مع الفطرة البشرية، لتراعي مصالح العباد، وتدفع عنهم المفاسد، وتضمن لهم حياة طيبة في الدارين، وهذه أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، التي اعتنى العلماء منذ القدم بتحريرها وبيانها وتأصيلها، ومن هؤلاء كان الإمام ابن عاشور، الذي استطاع في كتابه (مقاصد الشريعة الإسلامية) أن ينتهج منهجية جديدة في الشرح والتأصيل، بناها على الفهم والاستقراء، وقد هدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على هذا الكتاب، وبيان أقسامه ومنهجية الكاتب فيه، ومن أهم نتائجه:

تميزت كتاب ابن عاشور بالمنهجية العلمية العملية الاستقرائية المنظمة المبنية على التدرج في شرح مسائل مادة الكتاب بطريقة سلسلة.

المقدمة

إن الشريعة الإسلامية عندما شرع الله أحكامها للعباد، تميزت بمقاصدها العامة التي تهدف إلى جلب المنافع ودفع المفاسد، وهذه المقاصد العامة كانت سبباً إلى معرفة المقاصد الخاصة لأحكام الشريعة، وفهم النصوص الشرعية الحكيمة، فيسهل تطبيقها على الواقع، والاستدلال بما على ما يستجد من أحكام ووقائع.

وقد تطور التأليف في المقاصد بدءاً من ذكره في الكتب بين السطور، ثم إفراده بأبواب في التأليف، ثم إفراده بالتأليف فيه، ككتاب (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) للجز ابن عبد السلام، و(الفروق) لتلميذه القرافي، ثم (الموافقات في أصول الشريعة) للشاطبي الذي يُعتبر المؤسس لعلم المقاصد كعلم مستقل من علوم الشريعة.

واستمرت التأليف في هذا العلم، حتى جاء الطاهر بن عاشور رحمه الله بكتابه (مقاصد الشريعة الإسلامية)، وهو رائد التأليف في علم المقاصد في العصر الحديث، وقد جاء في كتابه بمسائل جديدة في هذا العلم، حتى صار لا يُذكر علم المقاصد إلا ويذكر معه ابن عاشور ومؤلفه فيها.

ترجمة ابن عاشور:

هو مُجَّد الطاهر بن مُجَّد بن مُجَّد الطاهر بن مُجَّد بن مُجَّد بن عبد القادر بن مُجَّد بن عاشور، وهو من أسرة أندلسية، انتقلت إلى (سلا) ببلاد المغرب 1030هـ/1620م، ثم إلى تونس في حدود سنة 1060هـ/1648م، وكان أول من دخلها من أفراد هذه الأسرة الشيخ الصالح الشريف أبو عبد الله مُجَّد بن عاشور الحسيني. ولد الشيخ مُجَّد الطاهر بن عاشور في جمادى الأولى 1296هـ سبتمبر 1897م، وقد نشأ في كنف أبيه وجده نشأة دينية وتربوية، وأخلاقياً وعلمياً، ولما بلغ السادسة من عمره ألحق بمسجد سيدي أبي حديد المجاور لبيته بنهج الباشا بتونس، فحفظ القرآن الكريم على يد الشيخ المقرئ مُجَّد الخياري، وحفظ مجموعة من المتون العلمية، كما درس شرح الشيخ خالد الزهري على الأجرومية⁽¹⁾.

وفي سنة 1310هـ/1893م التحق بجامع الزيتونة لطلب العلم، وكانت المواد التي تدرس في هذا المعهد

الديني متنوعة بين مقاصد ووسائل، فدرس فيه النحو والصرف، والبلاغة والمنطق، كما درس تفسير القرآن الكريم، والقراءات، والحديث ومصطلحه، وعلم الكلام وأصول الفقه والفرائض، ونحو ذلك من العلوم التي ساهمت في تشكيل وصقل شخصيته العلمية الفريدة⁽²⁾. وقد تدرج ابن عاشور في العلم والمناصب العلمية حتى صار رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس، كما عين (عام 1932م) شيخاً للإسلام مالكيًا، وهو من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة⁽³⁾.

مؤلفاته:

كانت حياة شيخ الإسلام الإمام الأكبر مُجد الطاهر بن عاشور حافلة بالنشاط العلمي والفكري، وبدأت ثمار ذلك تظهر من حين تخرجه بالجامع الأعظم جامع الزيتونة واستكمالته التدريس به إلى أن التحق بربه، وهبه الله متانة علم، وسعة ثقافة، وعمق نظر، وقدرة لا تفتقر عن التدوين والنشر، وملكات نقدية ظهرت في طريقته في الجمع بين الأصول والتفريعات وما يلحق بها من تصرفات وإبداعات، وقد نُشرت بعض مؤلفاته، وبقي الكثير منها محفوظاً بخزانة آل عاشور ينتظر من يتولى نشره وطبعه وتحقيقه⁽⁴⁾.

ومن أشهر مصنفاة المطبوعة:

(مقاصد الشريعة الإسلامية)، و(أصول النظام الاجتماعي في الإسلام)، و(التحرير والتنوير) في تفسير القرآن، و (الوقف وآثاره في الإسلام)، و(أصول الإنشاء والخطابة)، و(موجز البلاغة)، وما عني بتحقيقه ونشره: (ديوان بشار بن برد) في أربعة أجزاء، وكتب كثيرا في المجالات⁽⁵⁾.

التعريف بكتاب (مقاصد الشريعة الإسلامية):

عند الحديث عن مقاصد الشريعة، فإنها ينظر فيها من حيث أنها قسمان: "أحدهما: يرجع على قصد الشرع، والآخر: يرجع إلى قصد المكلف؛ فالأول: يعتبر من جهة قصد الشارع في وضع الشريعة ابتداءً، ومن جهة قصده في وضعها للإفهام، ومن جهة قصده في وضعها للتكليف بمقتضاها، ومن جهة قصده في دخول المكلف تحت حكمها، فهذه أربعة أنواع"⁽⁶⁾.

وأما ما يرجع فيه إلى قصد المكلف في التكليف فذلك لأن المقاصد معتبرة في التصرفات من العبادات والعبادات، لأن الأعمال بالنيات⁽⁷⁾، وقد قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقاً لقصده في التشريع، مع مراعاة أن جلب المصلحة أو دفع المفسدة إذا كان مأذوناً فيه، فهو على ضربين: أحدهما: أن لا يلزم عنه إضرار الغير، والثاني: أن يلزم عنه ذلك⁽⁸⁾.

وهذه خطوط عريضة تبين الغاية من دراسة علم المقاصد وفهمه، ولذا قال الطاهر بن عاشور في مقدمة كتابه مبيناً قصده من هذا الكتاب، وكأنه يؤسس أنّ لكل فعل قصد، ولولا القصد لما وُجد الفعل:

"هذا كتاب قصدت منه إلى إملاء مباحث جليلة من مقاصد الشريعة الإسلامية، والتمثيل لها، والاحتجاج

لإثباتها، لتكون نبراساً للمتفقيين في الدين، ومرجعاً بينهم عند اختلاف الأنظار وتبدل الأعصار، وتوسلاً إلى إقلال الاختلاف بين فقهاء الأمصار، ودرية لأتباعهم على الإنصاف في ترجيح بعض الأقوال على بعض عند تطاير شر الخلاف، حتى يستتب بذلك ما أردناه غير مرة من نبذ التعصب، والفيئة إلى الحق إذا كان القصد إغاثة المسلمين ببلالة تشريع مصالحهم الطارئة متى نزلت الحوادث واشتبكت النوازل، وبفصل من القول إذا شجرت حجج المذاهب، وتبارت في مناظرتها تلكم المقانب⁽⁹⁾.

دعاني إلى صرف المهمة إليه ما رأيت من عسر الاحتجاج بين المختلفين في مسائل الشريعة، إذ كانوا لا ينتهون في حجاجهم إلى أدلة ضرورية، أو قريبة منها، يذعن إليها المكابر ويهتدي بها المشبه عليه، كما ينتهي أهل العلوم العقلية في حجاجهم المنطقي والفلسفي إلى الأدلة الضروريات والمشاهدات والأصول الموضوعية؛ فينقطع بين الجميع الحجاج، ويرتفع من أهل الجدل ما هم فيه من لجاح. ورأيت علماء الشريعة بذلك أولى، وللآخرة خير من الأولى⁽¹⁰⁾.

وقد قسم ابن عاشور كتابه إلى ثلاثة أقسام، ومن خلال هذا التقسيم استطاع ابن عاشور أن يقدم علم مقاصد الشريعة بطريقة مختلفة اعتمد فيها منهجية علمية عملية استقرائية، تهدف إلى توضيح بعض المباحث في هذا العلم والتي لم تتضح معالمها فيما سبق أو أنها جاءت في سياق الكلام ولم يُفرد لها باباً للبحث والنظر، ولهذا فقد أدرج تحت كل قسم من الأقسام الثلاثة السابقة عدة مباحث، وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: في إثبات مقاصد الشريعة واحتياج الفقيه إلى معرفتها، وطرق إثباتها ومراتبها:

وفي هذا القسم، تحدث ابن عاشور عن مقاصد التشريع مثبتاً وجودها بعيداً عن التخيلات والأوهام، وذلك لاحتياج الفقيه إلى معرفة هذه المقاصد، ثم ذكر طرق إثبات المقاصد الشرعية، بناءً على الحقائق والاعتبارات المتصلة بها، واستدل على ذلك بطريقة السلف في رجوعهم على مقاصد الشريعة، ومن خلال هذا المبحث استطاع المؤلف أن يبين أن أدلة الشريعة اللفظية لا تستغني عن معرفة المقاصد الشرعية، ثم انتقل إلى مبحث عنوانه: (انتصاب الشارع للتشريع)، تحدث فيه عن "تمييز مقامات الأقوال والأفعال الصادرة عن رسول الله ﷺ، والتفرقة بين أنواع تصرفاته"⁽¹¹⁾، وأن فيها مواطن لا خفاء فيها، ومواطن أخرى فيها مواضع خفاء وتردد، وهنا يقول ابن عاشور: "وقد عرض لي الآن أن أعد من أحوال رسول الله ﷺ التي يصدر عنها قول منه أو فعل اثني عشر حالاً، منها ما وقع في كلام القرآني، ومنها ما لم يذكره، وهي: التشريع، والفتوى، والقضاء، والإمارة، والهدى، والصلح، والإشارة على المستشار، والنصيحة، وتكميل النفوس، وتعليم الحقائق العالية، والتأديب، والتجرد عن الإرشاد"⁽¹²⁾.

فتراه زاد أحوالاً أخرى لتصرفات النبي ﷺ عما ذكره القرآني من قبل، ومن خلال هذا المبحث انتقل ابن عاشور لمبحث آخر يوضح فيه أن مقاصد الشريعة مرتبتان: قطعية وظنية⁽¹³⁾، وهو التسلسل المنطقي لهذه المباحث التي تعتبر مقدمة في علم المقاصد، وختمها بمبحث في تعليل الأحكام الشرعية، وبيان خلو بعضها عن التعليل وهو

المسمى التعبدية.

القسم الثاني: في مقاصد التشريع العامة:

في هذا القسم شرع ابن عاشور في الحديث عن علم المقاصد من حيث أحد أهم قسميه الذين ذكرهما الشاطبي في موافقاته، وهو ما يرجع على قصد الشرع، فبدأه بمبحث يبين فيه الصفة الضابطة للمقاصد الشرعية، وكيف أن هذه المقاصد الشرعية قد ابتنتها الشريعة الإسلامية على الفطرة، ولذا كانت السماح أول أوصاف الشريعة وأكبر مقاصدها.

وأما المقصد العام من التشريع، فقد بينه ابن عاشور بأنه يتمثل في: "حفظ نظام الأمة، واستدامة صلاحه بصالح المهيمن عليه وهو نوع الإنسان. ويشمل صلاحه وصلاح عقله وصلاح عمله وصلاح ما بين يديه من موجودات العالم الذي يعيش فيه"⁽¹⁴⁾.

فكان التسلسل المنطقي لهذا القسم ان ينتقل إلى الحديث عن بيان المصلحة والمفسدة، والقواعد التي تعرف بها المصالح من المفساد، وكيف كان طلب الشريعة للمصالح، ثم ذكر أنواع المصلحة المقصودة من التشريع. ثم انتقل ابن عاشور إلى مبحث تحدث فيه عن عموم شريعة الإسلام، حيث افتتحه بقوله: "معلوم بالضرورة من الدين أن شريعة الإسلام جاءت شريعة عامة داعية جميع البشر إلى اتباعها، لأنها لما كانت خاتمة الشرائع استلزم ذلك عمومها لا محالة سائر أقطار المعمورة، وفي سائر أزمنة هذا العالم"⁽¹⁵⁾.

وبناءً على قاعدة عموم الشريعة الإسلامية، بدأ ابن عاشور في التأسيس لعدة مبادئ تنشأ عن هذه القاعدة الجلية، وأولها: المساواة، والمقصود بها: "المساواة بين الأمة في تناول الشريعة أفرادها، وتحقيق مقدار اعتبار تلك المساواة ومقدار إلغائها. ذلك أن المسلمين مستوون في الانتساب إلى الجامعة الإسلامية بحكم قوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ}⁽¹⁶⁾، فمعنى الأخوة يشمل التساوي على الإجمال يجعل المسلمين سواء في الحقوق المخولة في الشريعة، بدون تفاوت فيما لا أثر للتفاوت فيه بين المسلمين من حيث إنهم مسلمون"⁽¹⁷⁾.

ونلاحظ أن ابن عاشور يربط هنا بين القسم الأول من الكتاب والقسم الثاني منه، فالمساواة، وأم مبحثه الذي عنوانه: "ليست الشريعة بنكاية"، والذي رتبته بعد مبحث المساواة، فقد ربط بينه وبين مبحث سماحة الشريعة ونفي الحرج في القسم الأول، وهي منهجية تميز بها ابن عاشور في كتابه مقاصد الشريعة حيث كان مقصده كما ذكره في مقدمة كتابه: "وإني قصدت في هذا الكتاب خصوص البحث عن مقاصد الإسلام من التشريع في قوانين المعاملات والآداب، التي أرى أنها الجديرة بأن تُخص باسم الشريعة، والتي هي مظهر ما راعاه الإسلام من تعاريف المصالح والمفاسد وتراجيحها مما هو مظهر عظمة الشريعة الإسلامية بين بقية الشرائع والقوانين والسياسات الاجتماعية، لحفظ نظام العالم وإصلاح المجتمع"⁽¹⁸⁾.

ولهذا نراه بعد أن تحدث عن المساواة وبين أن ليست الشريعة بنكاية، قد شرع في مبحث يوضح فيه أن مقصد

الشريعة من التشريع تغيير وتقرير، حيث بين فيه أن للتشريع مقامين: المقام الأول تغيير الأحوال الفاسدة وإعلان فسادها، والتغيير قد يكون إلى شدة على الناس رعباً لصالحهم، وقد يكون إلى تخفيف إبطالاً لغلوهم. والمقام الثاني تقرير أحوال صالحة قد اتبعها الناس. وهي الأحوال المعبر عنها بالمعروف في قوله تعالى: {يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ} (19). (20).

وبناء عليه انتقل إلى مبحث: نوط الأحكام الشرعية بمعان وأوصاف لا بأسماء وأشكال، وهو مبحث مرتبط بما قبله من مباحث كما ذكر في بداية حديثه عنه، إذ قال: "إذ قد علمت ما تقدم من المبحثين قبل هذا، وفي مبحث المقصد العام من التشريع، والمباحث المتفرعة عليه، لا يعوزك أن تعلم هنا أن مقصد الشريعة من أحكامها كلها إثبات أجناس تلك الأحكام لأحوال وأوصاف وأفعال من التصرفات خاصها وعامها، باعتبار ما تشتمل عليه تلك الأحوال والأوصاف والأفعال من المعاني المنتجة صلاحاً ونفعاً، أو فساداً وضراً، قويين أو ضعيفين؛ فإياك أن تتوهم أن بعض الأحكام منوط بأسماء الأشياء أو بأشكالها الصورية غير المستوفاة المعاني الشرعية فتقع في أخطاء في الفقه" (21).

وقد ختم ابن عاشور هذا القسم بمبحثين، أحدهما في بيان أن أحكام الشريعة قابلة للقياس باعتبار العلال والمقاصد القريبة والعالية، والآخر يوضح صور التحليل على إظهار العمل في صورة مشروعة مع سلبه الحكمة المقصودة للشريعة.

القسم الثالث: في مقاصد التشريع التي تختص بأنواع المعاملات بين الناس:

وهذا القسم يتعلق بما يرجع إلى قصد المكلف، وقد بدأه بمبحث يبين فيه أن المعاملات في توجه الأحكام التشريعية إليها مرتبتان: مقاصد ووسائل، ومنه انتقل إلى مبحث: المقاصد والوسائل، وبين الفرق بينهما، ومن خلاله أظهر ابن عاشور مصداق نظر الشريعة إلى المصالح، وعصمتها من الخطأ والتفريط، فانتقل بعده إلى مبحث يبين فيه أن مقصد الشريعة تعيين أنواع الحقوق لأنواع مستحقيها، وقد قسم فيه أنواع الحقوق إلى تسع مراتب، أتبعها بعدة تنبيهات، ليبدأ في الحديث عن مقاصد الشريعة بناء على هذه الحقوق، فذكر مقاصد أحكام العائلة، ثم ما يتعلق بأصرة النكاح، وأصرة النسب والقرابة، وأصرة الصهر، ليختمها بمبحث في طرق انحلال الأواصر الثلاث.

ثم انتقل إلى الحديث عن مقاصد التصرفات المالية، ثم تحدث عن مقاصد الشريعة في إجراء أحكام الصحة والفساد في جميع العقود في التملكات والمكتسبات، وكذا مقاصد الشريعة في المعاملات المعقدة على عمل الأبدان، وكعادته في استقرائه استطاع أن يتتبع مرامي علماء سلف الأمة وخاصة علماء المدينة في شأن المعاملات البدنية، فاستخلص من ذلك: أن المقاصد الشرعية فيها ثمانية، وقد أوردتها بالأدلة والشرح والتفصيل. ثم انتقل إلى الحديث عن مقاصد أحكام التبرعات، ثم مقاصد أحكام القضاء والشهادة، ليختم به أبواب هذا الكتاب.

الخاتمة

من خلال استعراض كتاب (مقاصد الشريعة الإسلامية) للإمام مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، نجد أن المؤلف رحمه الله قد تدرج في كتابه هذا من خلال أقسامه الثلاثة، في شرح علم المقاصد بطريقة سلسلة تميزت بالعلمية والعملية، حيث شرع في إثبات علم المقاصد وطرق إثبات مقاصد الشريعة، في قسمه الأول، ثم تحدث عن هذه المقاصد بالتفصيل والدليل مبيناً مقصد الشارع من التكليف في قسمه الثاني، ثم انتقل في قسمه الثالث إلى الجانب العملي المتعلق بمقاصد المكلف، وقد رتب مباحث هذا القسم ترتيباً منهجياً شبيهاً بترتيب أبواب فقه المعاملات، ليكون الكتاب شاملاً على الجانب النظري والجانب العملي كليهما.

أهم نتائج البحث:

1. إن الشريعة الإسلامية عندما شرع الله أحكامها للعباد، تميزت بمقاصدها العامة والخاصة التي تهدف في الأساس إلى جلب المنافع ودفع المفاسد.
2. نشأ الإمام مُحَمَّد الطاهر بن عاشور في كنف أبيه وجده نشأة مميزة دينياً وتربوياً، وأخلاقياً وعلمياً، وبعد حفظه للقرآن الكريم والمتون العلمية في مسجد قريته، التحق بجامع الزيتونة لطلب العلم، ثم تدرج في العلم والمناصب العلمية حتى صار رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس، وهو من أعضاء الجمعيتين العربيتين في دمشق والقاهرة.
3. قسم ابن عاشور كتابه إلى ثلاثة أقسام، ومن خلال هذا التقسيم استطاع ابن عاشور أن يقدم علم مقاصد الشريعة بطريقة مختلفة، تهدف إلى توضيح بعض المباحث في هذا العلم والتي لم تتضح معالمها فيما سبق أو أنها جاءت في سياق الكلام ولم يُفرد لها باباً للبحث والنظر، ولهذا فقد أدرج تحت كل قسم من الأقسام الثلاثة السابقة عدة مباحث.
4. تميزت منهجية ابن عاشور في كتابه بأنها كانت منهجية علمية عملية استقرائية منظمة مبنية على التدرج في شرح مسائل مادة الكتاب بطريقة سلسلة.

التوصيات:

1. اعتماد منهجية الباحث في هذا الكتاب في غير ذلك من مباحث علم أصول الفقه في نهضة علمية حديثة تتعلق بشرح هذا العلم من خلال منهجية علمية عملية.
2. سعي الباحثين الجادين في استقراء أدلة الحكم للوصول من خلالها إلى الأحوال والأقسام التي يمكن من خلالها شرح أبواب أصول الفقه بمنهجية علمية استقرائية.

المراجع:

1. مُجَدِّد الحبيب ابن الخوجة، مُجَدِّد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، د. ط، 1425هـ / 2004م.
2. خير الدين بن محمود بن مُجَدِّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، 2002م.
3. إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، منشورات مُجَدِّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1435هـ / 2004م.
4. عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، القواعد الكبرى: قواعد الأحكام في إصلاح الأنام، تحقيق: د. نزيه كمال حماد، د: عثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت.
5. عبد الرحمن بن أبو بكر، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، د. ط، د. ت.

الحواشي

- 1¹ انظر: مُجَدِّد الحبيب ابن الخوجة، مُجَدِّد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، د. ط، 1425هـ / 2004م، (145-153/1).
- 2 انظر: مُجَدِّد الحبيب ابن الخوجة، مُجَدِّد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، (145/1).
- 3 انظر: خير الدين بن محمود بن مُجَدِّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، 2002م، (174/6).
- 4 انظر: مُجَدِّد الحبيب ابن الخوجة، مُجَدِّد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، (315/1).
- 5 انظر: خير الدين بن محمود بن مُجَدِّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الأعلام، مرجع سابق، (175/6).
- 6 إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، منشورات مُجَدِّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1435هـ / 2004م، ص 219.
- 7 يقول السيوطي في حديثه عن: "فيما شرعت النية لأجله: المقصود الأهم منها: تمييز العبادات من العادات، وتمييز رتب العبادات بعضها من بعض". انظر: عبد الرحمن بن أبو بكر، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، د. ط، د. ت، ص 12.
- 8 انظر: الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي، المرجع السابق، ص 413-427.
- 9 المقانب: جمع مقنب، بكسر الميم وسكون القاف وفتح النون: اسم جماعة كثيرة من الفرسان. وهو هنا مستعار لجماعات العلماء كما يستعار الفارس للعالم الفائق. اهـ. انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، مرجع سابق، (5/3).
- 10 مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، المرجع السابق، (6-5/3).

- 11 مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، المرجع السابق، (87/3).
- 12 مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، المرجع السابق، (99/3).
- 13 وفي هذا يقول العز ابن عبد السلام: "الاعتماد في جلب معظم مصالح الدارين ودرء مفاصلها يبنى في الأغلب على ما يظهر في الظنون، وللدارين مصالح إذا فاتت فسد أمرهما، ومفاسد إذا تحققت هلك أهلها، وتحصيل معظم هذه المصالح بتعاطي أسبابها مزنون غير مقطوع به.... ومعظم هذه الظنون صادق موافق، غير مخالف ولا كاذب، فلا يجوز تعطيل هذه المصالح الغالبة الوقوع خوفاً من ندور كذب الظنون". انظر: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، القواعد الكبرى: قواعد الأحكام في إصلاح الأنام، تحقيق: د. نزيه كمال حماد، د: عثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت، (6-5/1).
- 14 مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، المرجع السابق، (194/3).
- 15 مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، المرجع السابق، (259/3).
- 16 الحجرات: 10.
- 17 مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، المرجع السابق، (279/3).
- 18 مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، المرجع السابق، (28/3).
- 19 الأعراف: 157.
- 20 انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، المرجع السابق، (298-297/3).
- 21 مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، المرجع السابق، (306/3).